



السياسة المالية وأثرها في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة السعودية لمدة (2004-2021)

هه وار عثمان کریم^۱، خالد حیدر عبد علی^۲

12. قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Emai: hawar.sleman@univsul.edu.iq¹, khalid.ali@univsul.edu.iq²

المُلْخَصُ:

يهدف البحث الى دراسة واقع السياسة المالية في المملكة العربية السعودية وتحليل العلاقة بينها وبين بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية خلال مدة (2004-2021). ومدى مساهمة السياسة المذكورة في تطور علاقتها الاقتصادية الدولية. وتم الاعتماد على المنهج النظري -القياسي لبيان هذه العلاقة. باستخدام طريقة (FMOLS)، بالاستناد الى المصادر النظرية والبيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي للمملكة العربية السعودية و صندوق النقد الدولي. أظهرت النتائج القياسية ان هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، حيث إن الزيادة الحاصله في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات الكلي، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، في حين إن العلاقة بين الموازنة العامة وكل من النفقات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي كانت عكسية، وفي ضوء ما تم، قدم الباحثان مجموعة من المقترنات وأأملين أن تساهم في تحسين دور النفقات العامة والإيرادات العامة واعادة توجيهها نحو تطوير مؤشرات (سعر الصرف- ميزان المدفوعات - الانفتاح الاقتصادي) للعلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الإنفاق الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

پوختہ:

نامانجی تویزینه موکه لیکولینه موکه له واقعی سیاسته دارایی له سعودیه و شیکردنمهوی پهیوندهی نیوان نه مو سیاسته و هندیک نیشانده ری پهیوندیه ئابوریبه نیودهولمتبیه کان تییدا له ماوهی (2004-2021). و رادهی بهشداریکردنی نه مو سیاسته دارایی له پهیوندیه ئابوریبه نیودهولمتبیه کانیدا. بو نیشانداني نه مو پهیوندیه پشتی به ریازی تیوری پیوانه بهسترا. به بهکارهینانی شیوازی (FMOLS)، به پشتیبستن به سمرچاوه تیوریه کان و داتای فهرمی که له لایهین بانکی ناوندی سعودیه و سندوقی دراوی نیودهولمتبیه بلاؤکراو امتهو. ئنهjamه ستاندار مکان ده ریانخست که پهیوندیه کی ئهربینی (رینمایی) له نیوان داهاته گشتیه کان و نیشانده ریکانی کوی بالانسی پاره دان و نرخی ئالوگور و کراومی ئابوری همیه، بهو پیشیه زیادبوونی داهاتی گشتی به یهک یهکه دهیتیه هقی زیادبوونی کوی بالانس له پاره دان، نرخی ئالوگور، و کراومی ئابوری، بهلام پهیوندی نیوان بودجه خمر جیهه گشتیه کان، کوی بالانسی پاره دان، نرخی ئالوگور و کراومی ئابوری پیچوانه بون، و له ژیر روشانیه نه موی پیشکمیش کرا کوملیک پیشیار، که تویزه ران هیوادران بهشداری بکمن له باشترکردنی رولی خمر جیهه گشتیه کان و داهاته گشتیه کان و ئار استه کردنمه میان بصره پهیوندیه کان (ریزه ئالوگور هاو سنهنگ، باره دان - کر او میه، ئابوری) بود پهیوندیه ئابوری بهه نتو دهولمتبیه کان له سعودیه.

کلیله و وشه: سیاستی دارایی، بودجه‌ی گشتی، داهاتی گشتی، خهر جیهه گشتیه‌کان، هاوسمنگی پاره‌دان، نرخی ئالوگور،
کر او می، ئابوری، ئابوری، سعو دیه



Abstract:

The research aims to study the reality of fiscal policy in Saudi Arabia and analyze the relationship between it and some indicators of international economic relations in it during the period (2004-2021). And the extent of the aforementioned policy's contribution to the development of its international economic relations. Using the (FMOLS) method, based on theoretical sources and official data published by the Central Bank of Saudi Arabia and the International Monetary Fund. showed that there is a positive (directive) relationship between public revenues and the indicators of the total balance of payments, the exchange rate and economic openness, as the increase in public revenues by one unit leads to an increase in the total balance of payments, the exchange rate, and economic openness, but the relationship between the budget Public expenditures, the total balance of payments, the exchange rate and economic openness were negative, and in the light of what was presented a set of proposals, which the researcher hopes will contribute to improving the role of public expenditures and public revenues and redirecting them towards developing indicators (exchange rate - balance of payments - economic openness) For international economic relations in Saudi Arabia.

Keywords: fiscal policy, public budget, public revenues, public expenditures, balance of payments, exchange rate, economic openness, Saudi Economy.

المقدمة

تؤدي السياسة المالية العامة دوراً حاسماً في المملكة العربية السعودية باعتبارها الأداة الرئيسية التي تتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على سكانها. وعلى مدى عدة عقود ماضية، أدى الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع المستويات المعيشية. غير أن تقلب الإيرادات النفطية قد شكل تحديات أمام إدارة المالية العامة. ويمكن أن تكون تقلبات أسعار النفط وتغيراتها كبيرة وطويلة الأمد.

تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط في الحصول على أكثر من ٩٠٪ من إيراداتها المالية العامة. وتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع السياسة المالية العامة في حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتأكيد من استخدام إيرادات النفط بكفاءة لأغراض التنمية، وضمان ادخار إيرادات كافية للأجيال القادمة.

يعد كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي من أهم مؤشرات علاقات الاقتصاد الدولي في السعودية، حيث أن رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السعودية قد تناوب بين الفائض والعجز تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي اثرت على انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتآتية من التجارة الخارجية ابرزها تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي عليه في السوق العالمية. اتصف سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار لمعدلات متذبذبة بشكل بسيط نتيجة حافظ مؤسسة النقد على سياساتها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي، مما انعكس إيجاباً على سعر صرف الريال. وان الاقتصاد السعودي منكشطاً طيلة هذه السنوات. تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً لذا اظهرت.

وكون السعودية إحدى الدول النامية التي تأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذها العميق من التعدد، فقد انعكس ذلك في سياساتها المالية ايراداً وإنفاقاً، تصبح من الأهمية دراسة أثر هذه السياسات في الاقتصاد ومدى مساهمتها في تحقيق تطورات في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الخارجية وذلك خلال مدة (2004-2021).

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث فيتناوله تحليل اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات علاقات الاقتصاد الدولي للمملكة العربية السعودية خلال مدة (2004-2021)، وذلك من خلال تحديد اثر الإيرادات العامة والنفقات العامة في مؤشرات (رصيد ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) لعلاقات الاقتصاد الدولي في السعودية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- دراسة وتحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات مختارة للعلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية.
- تحليل العلاقة بين السياسة المالية وبعض من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية.

مشكلة البحث: إن السياسة المالية في المملكة العربية السعودية تعاني من مشاكل عدّة في جانبها الإيجادي والإنفادي، الأمر الذي أفضى إلى عدم فاعليتها التصحيحية والتمويلية مما يتطلب إعادة النظر في المسار العام لها. من الممكن بيان مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الآتي: هل أن أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) تأثير في مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية المتمثلة بـ (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والافتتاح الاقتصادي) خلال فترة البحث وأن تلك الأدوات أكثر تأثيراً.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان:

- وجود علاقة عكسيّة و معنوية بين الموازنة العامة و ميزان المدفوعات الكلي و سعر الصرف والافتتاح الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية و معنوية بين الإيرادات العامة و ميزان المدفوعات الكلي و سعر الصرف والافتتاح الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسيّة و معنوية بين النفقات العامة و ميزان المدفوعات الكلي و سعر الصرف والافتتاح الاقتصادي.
- هناك علاقة ارتباطية بين السياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية وكلّاً في (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والافتتاح الاقتصادي) في السعودية خلال مدة البحث.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث اعتمد على المنهجية (النظرية- القياسية) وباستخدام نموذج (FMOLS) و (Co-integration)، بالإضافة إلى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي السعودي والصندوق النقدي الدولي واعتماداً على برنامج E-views9.

نطاق البحث: مكانيًّا يتضمن اقتصاد لمملكة العربية السعودية. زمانياً: المدة الزمنية هي المدة ما بين (2004-2021).

هيكلية البحث: قسمنا هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول تضمن الإطار النظري المفاهيمي للسياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية، أما المبحث الثاني فخصصاه لقياس أثر السياسة المالية في بعض من المؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية. وفي الختام لمجموعة من الاستنتاجات والمقترنات التي توصلن إليها.

الدراسات السابقة: يتم تسلیط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث. ومن أهم هذه الدراسات:

Brown, Ewubare Dennis & Bidemi, Obayari. Joseph. (2015)

تمثل هدف الدراسة مدى تأثير تدابير السياسة المالية في ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال مدة الدراسة. بإستخدام البيانات السنوية الإجمالية من 1980 إلى 2012. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القياسي باستخدام طريقة التكامل المشترك / ECM، وأشارت النتائج إلى أنه تم العثور على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، كشفت النتيجة أن إيرادات الضرائب الحكومية لها تأثير إيجابي وهام في ميزان المدفوعات في نيجيريا، في حين أن الإنفاق الحكومي والديون لها تأثير سلبي وهام في ميزان المدفوعات، وخلص البحث إلى أن نجاح السياسة المالية في تعزيز ميزان المدفوعات المواتية يعتمد على مستوى الإيرادات العامة المتاحة، واتجاه الإنفاق العام وتنفيذ أدوات السياسة المالية.

دراسة فضل، حسن توكل احمد(2016): تهدف الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان خلال السنوات (1980-2014)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الذي استخدمته الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترن. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ضعف السياستين النقدية والمالية وعدم فاعليتهما بدرجة عالية في استقرار سعر الصرف ويرجع إلى ضعف الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقهما.

دراسة خبازى، فاطمة الزهاء، (2016): و تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق استقرار سعر الصرف في الجزائر. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياستين المالية والنقدية تؤديان دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف والعودة به إلى المستوى التوازنى المرغوب. ولا يمكن

للسياحة النقدية وحدتها التحكم في سعر الصرف على المدى الطويل؛ بحيث تظهر فعالية السياسة النقدية في تحريك سعر الصرف على المدى القصير فقط. في حين تتضمن السياسة المالية والنقدية على المدى الطويل للتحكم في سعر الصرف.

- دراسة الصعيد، عمار حسنين و العتيبي، بديعة فهد، (2020): هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتركزت الدراسة على محددات اساسيين هما، السياسة المالية من خلال اثر الانفاق الحكومي والسياسة النقدية من خلال دراسة اثر تغير عرض النقد وسعر الفائدة ودورهما في التأثير دفع عجلة النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ونموذج القياسي يتم تطبيقه باستخدام اسلوب السلالسل الزمنية لبيانات مدة 1912-1986 لبعض المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية والتي لها دور كبير في النمو الاقتصادي للمملكة. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة وتأثير واضح لكل من السياستين المالية والنقدية حيث يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كلي.

- دراسة منصوري، الحاج العربي، (2022): تحاول الدراسة أن تحلل أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات خلال مدة (2000-2018)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من 36 دولة نامية مختارة، وباستخدام نماذج البيانات المقطعة (Panel Data Models). توصلت الدراسة إلى أن رصيد ميزان المدفوعات يتاثر إيجابياً بكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يتاثر سلبياً بكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العباء الضريبي.

أما بخصوص الدراسة الحالية فهي تختلف عن باقي الدراسات الأخرى من الناحية الزمنية فهي تتناول الاقتصاد السعودي خلال المدة (2004-2021) وهذه المدة شملت العديد من التغيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وتم استخدام أكثر من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية. وباستخدام أحدث طرق الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري المفاهيمي للسياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية

تتناول هذه الفقرة الجانب النظري الخاص بالمفاهيم التي سيتم التطرق إليها لتحليل النتائج القياسية وما يتصل بالاقتصاد المملكة العربية السعودية وهي كالتالي:

أولاً: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

1- **مفهوم السياسة المالية:** وتعتبر السياسة المالية عنصراً هاماً من مكونات الإطار الاقتصادي العام لبلد ما، وبالتالي فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية السياسية الاقتصادية العامة للبلد (Basu:2012:4)، وتعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بتنظيم (الإيرادات والنفقات) للتأثير على الاقتصاد الأوسع عن طريق تغيير مستوى الإنفاق والإيرادات الضريبية، يمكن للحكومة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغييرات في الإنفاق والإيرادات (الإنفاق والإيرادات) وفقاً للاقتصاد السائد (Stupak, 2019: 17). كما تعرف أيضاً السياسة المالية بأنها تمثل في خيارات الإنفاق والضرائب التي تتخذها الحكومة ("الخزانة") (Mitchell & other, 2019: 17).

2- **أهداف السياسة المالية:** ومن أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها:

أولاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وهي عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي المناسب في الناتج القومي، (مسعود، 2006: 77).

ثانياً: التخصيص الامثل للموارد وإعادة توزيع الدخل: تأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية، يمكن أن تساهم في رفع المستوى المعيشي أو المحافظة على الموارد الموجودة (العذاري والعصامي، 2020: 5)، أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل فهي تعمل على إقلال التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق التي تستفيد منها طبقات الدخل المحددة وكذلك في الضرائب التي تُجبي من الأفراد في مختلف شرائح الدخل (الشمرى، 2015: 11).

ثالثاً: تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية: إن السياسة المالية نشطة لتعزيز النمو، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في التوزيع، ومن خلال ذلك، تقوم بالحد من الفقر والتنمية البشرية. ربما يكون التحليل الدقيق للقيود المفروضة على التدخل المالي من أجل النمو وإعادة التوزيع والحد من الفقر. (Roy & weeks, 2003: 5).

3- أدوات السياسة المالية

تستطيع الحكومة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر في المتغيرات الاقتصادية مباشرةً، وهناك ثلاثة أدوات أساس للسياسة المالية، والتي وتنقسم على:

أ- النفقات العامة ومفهومها

1- **مفهوم النفقات العامة:** إن النفقات العامة عبارة عن مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة، أو يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي هو الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومة المحلية لاسباب حاجات عامة إجتماعية (عطيه، 2011، 3). وينظر إلى الإنفاق الحكومي بأنه يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها من نفقات بهدف الحصول على الموارد الأساسية للقيام بالخدمات المشبعة لل حاجات العامة (خطاب وآخرون، 2019، 123). ويتم تقسيم النفقات العامة وائرها الاقتصادي إلى النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية.

أ- **النفقات المنتجة (الاستثمارية):** النفقات المنتجة يساهم في تكوين رأس مال ثابت قومي ك الإنفاق، وشراء الآلات والمعدات والإنشاءات والمباني، أو تتمثل هذه النفقات بقيام الدولة بإنشاء المشاريع الصناعية والزراعية... الخ، فضلاً عن إقامة البنية الارتکازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي... تأتي بايراد هذا النوع من الإنفاق يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي (العيسي وقطف، 2006، 300).

ب- **النفقات غير المنتجة (الاستهلاكية):** فهي نفقات لا تساهم في تكوين رأس المال ذو الطبيعة الاستهلاكية، أو أنها لم تأت بأيراد كنفقات انشاء وصيانة الطرق. وتنتمي بالنفقات التي تتمكن الحكومة من تسيير ادارتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية. سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات، وبالمثل فإن غلبة النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية وتزايد الأولى ب معدل أسرع من الثانية إنما يعني اهتمام الحكومة بدعم القدرات الإنتاجية لل الاقتصاد الوطني (جاسم وجابر عبد، 2015، 335).

2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: ومن أهم آثار النفقات العامة هي:

أ- **أثر النفقات العامة على الانتاج والتشغيل:** المقصود بذلك هو مدى إسهام الإنفاق العام في استخدام قدر أكبر من الموارد الاقتصادية، البشرية، الطبيعية والمادية، وكذلك مدى ما يسهم به الإنفاق العام في تحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام للموارد، وبحيث يتم الإسهام عن طريق ذلك في توليد الدخل والناتج القومي الذي يتحقق عنده الاستخدام الكامل والكافء لعناصر الانتاج، وخاصةً إذا تم الأخذ في الاعتبار أن كلاً من الدخل والناتج القومي دالة طردية للاستخدام يزداد بزيادته وينخفض بانخفاضه (خلف، 2008، 136).

ب- **أثر النفقات العامة على الاستهلاك والإدخار:** إن النفقات العامة بتأثيرها في الاستهلاك فإنها تؤثر في الإدخار، وإن هذا التأثير يكون بصورة مباشرة وغير مباشرة في الاستهلاك، تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بالنفقات العامة من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صور مرتبات أو أجور تخصص نسب كبيرة منها لاسباب الحاجات الاستهلاكية للأفراد. في حين يمثل الأثر غير المباشر بالزيادات في الطلب على أموال الاستهلاك التي تحدث نتيجة الزيادة في الإنتاج (ذيب، 2019: 46).

ت- **أثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي:** تحاول الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة والتي تتمثل أساساً في عملية نقل جزء من دخل الأغنياء إلى دخل الفقراء من خلال نشاط الهيئات المختلفة في الدولة. ويتم عن طريق فرض الضرائب مباشرة وخاصة التصاعد منها وذلك لأن حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون أكبر من حصة طبقات الفقراء فإنها ستؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل (على، 2002: 130).

ب- **الإيرادات العامة:** تعتبر الإيرادات العامة أداة رئيسة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي تتوجه لإشباع حاجات عامة أساسية يطمح إليها المجتمع وتستخدم لتوجيه الاستثمار واداة لمحاربة التضخم واجة النشاط الاقتصادي غير المرغوب والإعادة توزيع الدخل القومي. (العلي، 2007: 77). ويقصد بالإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها في النشاط المالي. (صفوت، 1988: 63). ومن أهم مصادر الإيرادات العامة هي (إيرادات أملاك الدول (الدوليين)، الرسم، الضرائب، الدين العام (القرروض العامة)، الإصدار النقدي الجديد...).

جـ- **الموازنة العامة:** الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلة غالباً ما تكون سنة وتلتزم بها الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذها أمام السلطة التشريعية(الطاهر، مصدر السابق: 404). وتعد الموازنة بمثابة وثيقة الدراسة المالية لأي دولة وتتضمن بنود الاتفاقيات العامة وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين (عكار وناصح: 2020: 98).

إزدادت أهمية الموازنة العامة بشكل مضطرب وواسع، بحيث شملت أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية في الدولة على الرغم من اختلاف انظمتها السياسية، وخاصةً من النواحي الآتية: (الجنابي، 2002، 107).

1- أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية: تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية والديمقراطية، وان اعتماد المجالس النيابية للموازنة من شأنه ان يزيد الثقة بماليية الدولة. لأن هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطوة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بالشكل الذي تكون الموازنة، المرأة العاكسة لها.

2- أهمية الموازنة الاقتصادية والاجتماعية: من المعروف أن هذه الأهمية تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية أو الطبقات أو من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة نحو الأقاليم بشكل عادل، لذا نجد أهمية الموازنة من هاتين الناحيتين لا تقل شأنًا عن الناحية السياسية.

ثانياً: مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية - الإطار النظري

العلاقات الاقتصادية الدولية عبارة عن تفاعلات وأنشطة تختلف عن بعضها البعض وتم بين الدول أو التجمعات الاقتصادية وكذلك الشركات الدولية وهي النشاط العابر للحدود الوطنية (همو، 2018: 2). وتهتم مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة وتحليل التفاعل المتتبادل بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة دول، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري أو نتيجة لحركة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، المنظم، المعرفة). إن تبادل السلع والخدمات، وانسياب رؤوس الأموال، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دولياً للدول تعد أموراً أساساً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية (الطاني، 1999: 16).

يمكن بيان أهم أنواع مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الآتي:

1- ميزان المدفوعات مفهوم ومكوناتها

أ- مفهوم ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل احصائي أو محاسبي لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي يتكون من حساب السلع والخدمات والدخل وحساب راس المال والمالي التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما، وتسجيل هذه العمليات في سجل المذكور في الجانب الدائن او في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة (IMF, 2009:9).

بـ-مكونات ميزان المدفوعات: إن يتألف ميزان المدفوعات من خمسة حسابات رئيسية كالأتي:

1- الحساب الجاري: يختص بتسجيل القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي يتم بين المقيمين (مواطنو) وغير المقيمين (الأجانب) الذي يحتوي على الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات، وتظهر فيه كيفية التي تتعامل بها مع العالم الخارجي على الدخل والاستخدام في بلد ما (خطاب، 2019: 335)، وهو يتألف من مجموعة وعنصرات هما:

- أ- الميزان الجاري السلعي
 - ب- الميزان التجاري الخدمات
 - ج- حسابات التحويلات من طرف واحد
 - د- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي

2- حسابات الرأسمالية او حساب رأس المال

• حساب الرأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، سواءً أكانت أصول حقيقة أو مالية، يترتب عنها التزامات لاتجاه الدولة او حقوق، فهي مدينة في الحالة الأولى و دائنة في الحالة الثانية، ويتميز عادةً بين نوعين من المعاملات الرأسمالية وهي (حساب رأس المال طويلة الأجل، حساب رأس المال قصيرة الأجل) (رجا الدليمي و درج الدليمي، 2020: 269).

• الحساب المالي: يسجل جميع المشتريات الدولية ومبيعات الأصول مثل النقود (الأموال) والأسهم والسنادات وما إلى ذلك. ونلاحظ أن أي معاملة تؤدي إلى دفع للأجانب يتم إدخالها كخصم (debit) ويتم إعطاؤها علامة سالبة. يتم إدخال أي معاملة ينبع عنها المبالغ المستلمة من الأجانب كائتمان (credit) وتعطى علامة إيجابية. (Krugman, op:143)

3- حساب فترة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج (الخطاب، مصدر السابق: 335).

3- سعر الصرف المفهوم والاتواع

أ- مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بعدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (هجيرة، 2012: 30). أو أن سعر الصرف يتمثل في عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، سعر عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر (خدر واسماعيل، 2015: 235). بوساطة تفاعل قوة العرض والطلب على العملة (المحلية أو الأجنبية) ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق (حسين ونورالدين، 2017: 9).

ت- أنواع سعر الصرف: وهناك أنواع مختلفة من اسعار الصرف التي تسود في سوق مبادلة العملات المختلفة، لذلك يمكن بيان انواع سعر الصرف على النحو الآتي:

1: سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر تبادل العملة بعملة أخرى. وهو عبارة عن سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوته الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين، أي أن السعر لا يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في البلدين (sloman, 2009:707).

ب: سعر الصرف الحقيقي: هو سعر النسبي لسلعة دولتين، إن سعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة بها في البلد الأجنبي (محمد، 2016: 9). والسعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، لذا فهو يقيس القدرة على تنافس المنتجات الوطنية (Kozak & the others, 2015: 106).

2: سعر الصرف الاسمي الفعال: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس أو يمكن تعريفه على انه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركات أو المنافسين التجاريين (اسعد وآخرون، 2019: 740).

3- سعر الصرف التوازن: إن سعر صرف التوازن (et) يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. أي أن مفهوم سعر الصرف التوازن يوافق الحالة التي يتحقق فيها التوازن الداخلي والخارجي في الوقت نفسه. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستوى التوازن، فضلاً عن إن الصدمات الحقيقة تؤثر في المستوى التوازن (هجيرة، نفس السابق: 34).

4- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

أ- مفهوم الانفتاح الاقتصادي: عرف الانفتاح الاقتصادي على أنه عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول عدّة بهدف تحقيق منافع متبادلة، وحصول كل دولة على ما لا يتوفر من ضروريات الحياة لافرادها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم انتاجها داخلياً (صغر، 2020: 366).

إن التعريف الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقد الدولي للانفتاح الاقتصادي بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجاري والرأسمالية، أي الانفتاح على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.

بـ- مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي: هناك بعض المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح الاقتصادي، وأهم مؤشرات درجة الانفتاح الاقتصادي تكمن في الآتي:

1- مؤشرات درجة الانكشاف الاقتصادي: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية (ال الصادرات والاستيرادات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما (عبد المجيد وحسين الطاني، 2018: 114). ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وفقاً للمعادلة الآتية: (سعدون، 2020: 104).

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضة للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم.

المبحث الثاني: قياس وتحليل لدور السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة:

ان عملية اختبار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة متمثلة دور السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) العلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية لمدة (2004-2021). يطبق هذا البحث التحليل التجريبي لقياس أثر السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) في السعودية لمدة البحث. من أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، تم اختبار المتغيرات وهي كالتالي:

- واقع السياسة المالية في المملكة السعودية: إن السياسة المالية العامة دوراً حاسماً في المملكة العربية السعودية باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالفعل على سكانها. وعلى مدى عدة عقود ماضية، أدى الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع المستويات المعيشية. غير أن تقلب الإيرادات النفطية قد شكل تحديات أمام الإدارة المالية العامة. ويمكن أن تكون تقلبات أسعار النفط وتغيراتها كبيرة وطويلة الأمد. تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط في الحصول على أكثر من ٩٠٪ من إيرادات المالية العامة. وتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع السياسة المالية العامة في حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتأكد من استخدام إيرادات النفط بكفاءة لأغراض التنمية، وضمان ادخار إيرادات كافية للأجيال القادمة.

- الإيرادات العامة (public revenues): ان الإيرادات العامة لاتعتمد بشكل كبير على إيرادات ضرائب ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية و الأخرى قليلة ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كبيرة جداً وهذا يشير إلى أهمية القطاع التعدين والنفطية من القطاعات المهيمنة من إجمالي الإيرادات مقابل الإيرادات الضريبية في السعودية. ونسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة يساوى (78.9٪) خلال السنوات (2004-2021). و أما بالنسبة متوسط مساهمة الإيرادات الضريبية والآخر إلى إجمالي الإيرادات العامة يساوى نسبة (21.1٪) خلال مدة الدراسة.

- النفقات العامة (public expenditures): ان النفقات العامة في السعودية يتوزع إلى نوعين النفقات الرئيسية وهي النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية، وان النفقات التشغيلية ويتكون جزء كبيراً من النفقات العامة لأجور والرواتب وتقاعد الموظفين ونسبة قليلة من الإنفاق الاستثمارية. ويعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها. أن نسبة مساهمة النفقات التشغيلية كبيرة والتي تتراوح بين (69.8%) كحد أدنى عام (2009) و(88.7%) كحد أعلى عام (2021) من إجمالي النفقات العامة، إذ بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية (78.8٪) خلال البحث، ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية نسبة ضئيلة من النفقات العامة، رغم أهميتها في توسيع الطاقات الإنتاجية وتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد بقيت تشكل نسب متدنية من إجمالي النفقات العامة، حيث بلغ معدل متوسط العام للأهمية النسبية (21.2٪). خلال مدة البحث.

- رصيد الموارنة العامة (Public budget): عانت الموارنة العامة بدون إيرادات النفط طيلة مدة الدراسة من العجز المستمر بسبب انخفاض الإيرادات المتحصلة من المصادر غير النفطية، في حين وعند استبعاد الإيرادات النفطية نجد ان الموارنة العامة سجل في أغلب تلك الفترة عجوزات مستمرة ومتزايدة، وأن تشير إلى أن القطاع النفطي في السعودية دوراً مهماً وسيطر على الاقتصاد السعودية، ويتضح ان الموارنة العامة كانت وما زالت قد ارتبطت وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية.

- رصيد الميزان المدفوعات الكلي (TPB) (total balance of payments balance)) ان رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السعودية قد تناوب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي أثرت على انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية ابرزها تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي على النفط في السوق العالمية.
- سعر الصرف (EXC): تميز سعر صرف ريال السعودية مقابل الدولار معدلات متذبذبة بسيطة، فإن مؤسسة النقد العربي في السعودية لا تستهدف التضخم وإنما تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي والحافظ على قيمة الريال آخذًا في الاعتبار سياسة الربط بالدولار الأمريكي.
- الانفتاح الاقتصادي (EO)(Economic openness) ان مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد السعودي للاقتصاد العالمي خلال مدة البحث ويوضح ان الاقتصاد السعودي منكشقاً طيلة هذه السنوات. تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً لذا اظهرت نسب هذا المؤشر ارتفاعاً طوال مدة البحث شكلت بالمتوسط نسبة(76.29%).
- سعر النفط (Oil Price)(pp) عبارة عن القيمة النقدية لبرميل الخام المقاس بالدولار الأمريكي وهذا السعر يخص تقلبات أسعار سوق النفط العالمية التي تتسم بعدم الاستقرار.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (gross domestic product): إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أخذ مساراً تصاعدياً خلال مدة (2004-2021)، وسجل زيادة بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط نحو (8.06%). نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً، وتراجع دور قطاعين الزراعي والصناعي والقطاعات الأخرى.

ثانياً: عرض النتائج وتحليلها

بالرجوع إلى النموذج المقترن بالبيانات السابقة، اعتمد الدراسة القياسية في اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والافتتاح الاقتصادي) للسعودية لمدة (2004-2021) على طريقة (FMOLS) وتم تحديد متغيرات النموذج. ويعد عن النموذج المقترن على النحو الآتي:

$$TPB = Bo + B1PB + B2TR + B3PE + B4PP + B5GDP + B6D1 + B7D2 + Ut \dots \dots (1)$$

TPB: رصيد ميزان المدفوعات الكلي

EXC: سعر الصرف للريال السعودي

EO : الانفتاح الاقتصادي

TR: الايرادات العامة

PE : النفقات العامة

PB: الموازنة العامة

أسعار النفط: PP

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

حد الخطأ: Ut

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر أدوات السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق خلال مدة البحث، فإن نتائج التقديرية على النحو الآتي:

1- اختبار الاستقرارية (stationary test-unit Root test): موضوع الثبات واستقرارية البيانات من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية. ويلعبان دوراً أساساً في الدراسات القياسية وخصوصاً الدراسات المتعلقة ببيانات السلالس الزمنية، وهناك اختبارات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، ان (Augmented Dickey-Fuller)، من بين المؤشرات الأكثر استخداماً. وفي الجدول (1) تعرض نتائج الاختبار:



الجدول (1) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج

ADF: Augmented Dickey-Fuller Test Equation				المتغيرات
1st difference		المستوى (Level)		
Intercept	(Trend)	Intercept	(Trend)	
0.0007	0.0049	0.2915	0.1187	PB
0.0035	0.0183	0.0787	0.2550	TR
0.0577	0.0537	0.4327	0.8642	PE
0.0442	0.1881	0.8727	0.0854	EO
0.0046	0.0260	0.2625	0.2378	TPB
0.0055	0.0702	0.7416	0.5433	EXC
0.0109	0.0467	0.4446	0.4207	GDP
0.0187	0.0805	0.1849	0.4052	PP

المستوى المعنوي عند (1%) و (5%) و (10%) على التوالي.

الجدول من اعداد الباحثة باستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021) و باعتماد نتائج برنامج (Eview9).

يلاحظ من خلال الجدول(1) نتائج الاختبار(ADF) الذى يبين بعدم سكون السلسل الزمنية (TR,PE,EO,TPB,EXC,GDP,PP) فى المستوى(Level) لمتغيرات البحث سواء أكان (Trend, Intercept) لأن قيمة (Prob) أكبر من (0.05) وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة التى تنص على وجود جذر الوحيدة، وهذا مادفع الىأخذ الفرق الأول للسلسل الزمنية لكل من (PB,TR,PE,EO,TPB,EXC,GDP,PP) يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (الإيرادات العامة TR ، النفقات العامة PE ، رصيد الميزان المدفوعات الكلى TPB ، الانفتاح الاقتصادي OE ، سعر الصرف EXC ، الناتج المحلي الإجمالي GDP ، أسعار النفط PP) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقطيع مع الاتجاه Trend-Intercept) عند المستوى المعنوي (10%) على التوالي ، أما بالنسبة لمتغير الموازنة العامة PB فكان مستقرًا في المستوى (Level). وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2- التكامل المشترك (Co-Integration Analysis / Johansen test): بعد عملية اختبار وجود الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، يأتي اختبار لمعرفة مدى وجود التكامل بين المتغيرات الداخلة في الأنماذج. التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة(التابع) في الأنماذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، ولكي يسمح بإجراء تقيير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار في الجدول (2).

(الجدول 2) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث (Lag1)

Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)					
الفرضية الصفرية	Prob .**	Max-Eigen Statistic	Prob.**	Trace statistic	المتغيرات Variables
لا يوجد *	0.0001	155.6879	0.0000	212.3154	رصيد ميزان الكلي TPE
على الأقل 1*	0.0932	25.38161	0.0061	56.62753	الموازنة العامة PB
على الأقل 2*	0.1861	16.71097	0.0338	31.24592	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1515	11.05512	0.0694	14.53495	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.0621	3.479833	0.0621	3.479833	أسعار النفط PP

نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متوجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5
نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود (3) متوجهين متكاملين *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5

الفرضية الصفرية	Prob .**	Max-Eigen Statistic	Prob.**	Trace statistic	المتغيرات Variables
لا يوجد *	0.0000	65.07758	0.0000	146.6614	سعر الصرف (EXC)
على الأقل 1*	0.0001	45.39676	0.0000	81.58380	الموازنة العامة PB
على الأقل 2*	0.0220	23.59740	0.0080	36.18705	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1569	10.94728	0.1308	12.58965	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.2000	1.642366	0.2000	1.642366	أسعار النفط PP

نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متوجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5
نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود (3) متوجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5

الفرضية الصفرية	Prob .**	Max-Eigen Statistic	Prob.**	Trace statistic	المتغيرات Variables
لا يوجد *	0.0000	105.6590	0.0000	184.3566	الافتتاح الاقتصادي (EO)
على الأقل 1*	0.0017	37.90980	0.0000	78.69761	الموازنة العامة PB
على الأقل 2*	0.0074	26.71241	0.0019	40.78782	الإيرادات العامة TR
على الأقل 3	0.1870	10.40011	0.0809	14.07540	النفقات العامة PE
على الأقل 4	0.0552	3.675292	0.0552	3.675292	أسعار النفط PP

نتائج الاختبار Trace: وجود (3) متوجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5
نتائج الاختبار Max-Eigen statistic وجود (3) متوجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (%)5

تم اعداد الجدول باستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021) و باعتماد نتائج برنامج (Eview9)

يتبيّن من النتائج المعروضة في الجدول (2) نتائج اختبار الأثر رفض فرضية عدم مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، يوجد في النموذج الأول حسب اختباري الأثر والقيمة العظمى يوجد (5) متوجهات متكاملة للنموذج، أما بالنسبة للنموذج الثاني يوجد (6) متوجهات متكاملة للنموذج حسب اختبار الأثر ومتوجهة واحدة متكاملة حسب القيمة العظمى. وبالنسبة لنموذج الثالث يوجد (6) متوجهات متكاملة للنموذج حسب اختبار الأثر ومتوجهة واحدة متكاملة حسب قيمة العظمى، في مستوى المعنوية (10% و 5%)، وبهذا نقل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية،

2- تقدير معلمات النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation): يعد التأكيد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النماذج المقدرة، فأننا نقوم بتقدير النموذج لبيان اثر الموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة على بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في السعودية لمدة (2004-2021) فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً لاختبار السابق، وخلال محاولات عدة اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشتهر بها النظرية الاقتصادية والقياسية. ويعود تقدير نموذج طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا- Fully Modified ordinary Least Squares(FMOLS)

المتغير التابع استقر بعدأخذ الفرق الأول، والنموذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة والإشارة). وفي الجدول (3) المعلمات المقدرة الواردة:

(الجدول 3)

تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة لميزان المدفوعات الكلي خلال مدة (2004-2021)		
مستوى المعنوية Prob.	المعلمات المقدرة Coefficient	المتغيرات
0.0418	-2.270005	الموازنة العامة PB
0.0000	0.000101	الإيرادات العامة TR
0.0446	-5.070005	النفقات العامة PE
0.0037	1.702920	أسعار النفط PP
0.0001	-5.940005	الناتج المحلي الإجمالي GDP
0.2276	-9.236044	D1 المتغير الصورى (الازمة المالية)
0.7297	-4.111793	D2 المتغير الصورى (عدم الاستقرار)
0.0515	37.12126	حد ثابت C
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة سعر الصرف خلال مدة (2004-2021)		
مستوى المعنوية Prob.	المعلمات المقدرة Coefficient	المتغيرات
0.0039	-9.260008	الموازنة العامة PB
0.0050	0.228664	الإيرادات العامة TR
0.0014	-0.365323	النفقات العامة PE
0.0001	-0.166935	أسعار النفط PP
0.0001	0.414085	الناتج المحلي الإجمالي GDP
0.4706	-0.007596	D1 المتغير الصورى (الازمة المالية)
0.4256	0.007371	D2 المتغير الصورى (عدم الاستقرار)
0.0121	0.920409	حد ثابت C
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة الإنفاق الاقتصادي خلال مدة (2004-2021)		
مستوى المعنوية Prob.	المعلمات المقدرة Coefficient	المتغيرات
0.0497	-8.820006	الموازنة العامة PB
0.0216	1.020005	الإيرادات العامة TR
0.0017	-39.37322	النفقات العامة PE
0.0038	0.131093	أسعار النفط PP
0.0621	2.640006	الناتج المحلي الإجمالي GDP
0.0305	-3.151662	D1 المتغير الصورى (الازمة المالية)
0.1491	-1.444112	D2 المتغير الصورى (عدم الاستقرار)
0.0017	537.1371	حد ثابت C

تم اعداد الجدول باستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021) و باعتماد نتائج برنامج (Eviews-9)

أولاً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الاول

أ- أن معامل الموازنة العامة النفقات العامة أثر سلبياً (عكسياً) و معنوياً في ميزان المدفوعات الكلي، في حالة زيادة الموازنة العامة بمقدار (1%) تؤدي إلى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (2.27%). و عند زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (5.07%). فأن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد السعودي. لأن النفقات العامة في السعودية تتوزع على نوعين رئيسيين وهي: النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية، وان النفقات التشغيلية تمثل جزءاً كبيراً من النفقات العامة و النفقات الاستثمارية لها نسبة أقل. لهذا السبب فإن تأثير النفقات العامة ليست

- ايجابياً في ميزان المدفوعات الكلي في السعودية. والموازنة العامة في أغلب السنوات خلال مدة البحث في حالة عجز وهذا يؤدي إلى ضعف دور الموازنة العامة في ميزان المدفوعات السعودية.
- بــ إن معامل الإيرادات العامة يشير إلى أن هناك أثر ايجابياً ومحظياً في ميزان المدفوعات الكلي في السعودية، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار (1%) تساهم في زيادة ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (0.000101%). وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي في السعودية. حيث صادرات النفط هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة. ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كبيرة جداً.
- تــ معلمة أسعار النفط ذات أثر ايجابي (طريدي) ومحظية على ميزان المدفوعات الكلي، أي أن زيادة في أسعار النفط بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات الكلي بنسبة (1.70%). إن الميزان التجاري يكون جزءاً كبيراً من ميزان المدفوعات في الاقتصاد السعودي، وإن الميزان التجاري يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية، وهو الاعتماد الذي يجعله وعلى الدوام عرضة للتقلبات الاقتصادية متاثراً بثقلات طروف الطلب العالمي على النفط وبأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ثــ معامل الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسيّة ومحظية مع ميزان المدفوعات الكلي، فقد بلغت قيمة المرونة مقدار الناتج المحلي الإجمالي نسبة (5.94-5.94%)، وإن هذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي السعودي، إن القطاع النفطي الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتعاني القطاعات الأخرى من نقص الموارد المالية، من الأسباب التي جعلت نسبة مساهمة هذا القطاعات في توليد وتكون الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً. الأمر الذي إنعكس سلبياً على ميزان المدفوعات الكلي.
- جــ كانت للأزمات المالية والأمنية والسياسية علاقة عكسيّة مع ميزان المدفوعات الكلي السعودي، حيث أن معامل المتغير الوهمي (D1) كان سالباً، وهذا يعني أن زيادة معدل الأزمة المالية بنسبة (1%) قد أدى إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (9.23%). ومعامل المتغير الوهمي (D2) كان سالباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي قد أدى إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (4.11%).

ثانياً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الثاني

- أــ إن معامل الموازنة العامة والإنفاق العامة الذي يؤثر سلبياً (عكسياً) ومحظياً في سعر الصرف، وزيادة الموازنة العامة بمقدار (1%) تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف بمقدار (9.26%). وزيادة النفقات العامة بمقدار (1%) تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف بمقدار (0.36%). ويتتفق النتائج مع الواقع الاقتصادي في السعودية. إن السعودية بلد نفطي يعتمد في إيراداته على العملة الأجنبية، وهذا ما أدى إلى التحسين التدريجي في سعر الصرف لريال السعودية مقابل الدولار الأمريكي.
- بــ إن لمعامل الإيرادات العامة أثر ايجابي (طريدي) ومحظية في سعر الصرف السعودي، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بنسبة (1%) تساهم في زيادة قيمة سعر الصرف لريال السعودية بنسبة (0.22%). وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي السعودي.
- تــ إن لمعامل أسعار النفط علاقة عكسيّة ومحظية على سعر الصرف لريال السعودية، أي أن الزيادة في أسعار النفط بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف لريال السعودية بنسبة (0.166-0.166%).
- ثــ إن كمعامل الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومحظية على سعر الصرف، أي أن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف بنسبة (0.41%). وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية مع الواقع الاقتصادي السعودية. والسبب الرئيس هو هيمنة قطاع النفط على النشاط الإنتاجي والتي لها تأثيرات إيجابية في زيادة الإيرادات العامة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى زيادة العملة النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية.
- جــ إن للأزمات المالية علاقة عكسيّة ومحظية في سعر الصرف لريال السعودية، حيث إن معامل المتغير الوهمي (D1) كان سالباً، وهذا يعني أن زيادة معدل الأزمة المالية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف لريال السعودية بنسبة (0.007-0.007%). أما الظروف الأمنية والسياسية يشير إلى علاقة طردية ومحظية في سعر الصرف السعودي، حيث أن معامل المتغير الوهمي (D2) كان موجباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي بنسبة (1%) يساهم في زيادة سعر الصرف بنسبة (0.007%) وهذه النتيجة لا تتفق مع الواقع الاقتصادي في السعودية.

ثالثاً: التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج الثالث

أ- إن معامل الموازنة العامة والإنفاق العامة ثأثيراً سلبياً (عكسياً) ومحظياً في الانفتاح الاقتصادي، لما كانت زيادة الموازنة العامة بمقدار(1%) تؤدي إلى تخفيض الانفتاح الاقتصادي بمقدار (8.82%). ولما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار(1%) تؤدي إلى تخفيض الانفتاح الاقتصادي بمقدار (39.3%). فإن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد في السعودية.

ب-اما بالنسبة للإيرادات العامة أثر إيجابياً (طريدي) ومحظياً في الانفتاح الاقتصادي، حيث إن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار(1%) يؤدي إلى زيادة في الانفتاح الاقتصادي نسبة (1.02%). إن سبب قوة الارتباط بين الإيرادات العامة والانفتاح الاقتصادي في السعودية قد يعود إلى اعتماد الاقتصاد السعودية على الصادرات النفطية (السمة الريعية للاقتصاد السعودية) وضعف القاعدة الانتاجية والتي تباع في الخارج وبالدولار. ادت إلى ارتباطه الكلي بالخارج مما جعلت العوامل الخارجية تحكم في اغلب متغيرات الاقتصاد السعودي.

ت-إن معامل أسعار النفط يشير إلى علاقة طردية مع الانفتاح الاقتصادي، وهذا يعني أن زيادة النسبة في أسعار النفط بنسبة (1%) تساهم في زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (0.13%)، إن أثر الأسعار النفط في الانفتاح الاقتصادي كان إيجابياً ومحظياً، وإن هذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي، إن التجارة الخارجية السعودية يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتفصيل استيراد احتياجاته المحلية، وسيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الوطنية، وهو الاعتماد الذي يجعله متاثراً بأسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا يعني أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة أسعار النفط والانفتاح الاقتصادي.

ث- أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فالعلاقة إيجابية مع الانفتاح الاقتصادي في مستوى معنوي، حيث إن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(1%) يؤدي إلى ارتفاع في الانفتاح الاقتصادي بنسبة (2.64%). يعني ارتباط إقتصاد السعودية بالاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة الضعف في القاعدة الانتاجية وعدم تنويع هيكل الناتج المحلي والاعتماد على الصادرات النفطية بشكل شبه مطلق في تمويل وتأدية احتياجات المحلية والانتاجية عن طريق الاستيرادات.

ج- إن الأزمات المالية والظروف الأمنية والسياسية لها علاقة عكسية مع الانفتاح الاقتصادي، حيث إن معامل المتغير الوهمي (D1) و(D2) كان سالباً، وهذا يعني أن زيادة معدل الأزمة المالية والظروف الأمنية والسياسية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفتاح الاقتصادي بنسبة (3.15%) و (1.44%)، هذه النتيجة تتفق مع واقع إقتصاد السعودية. فمثلاً في حالات حدوث الحرب والازمة المالية ان السعودية لا يستطيع توسيع وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الخارجية.

4- اختبارات مصداقية النموذج: يتبع من الجدول (4) أن معامل التحديد و معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) و R-Squared (R²) للنماذج المقدرة وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري (0.396426) للنموذج الأول و(0.015406) للنموذج الثاني و(0.041698) للنموذج الثالث يؤكّد ان النماذج المقدرة كلها مناسبة. ولما كانت قيمة (F) وبذلة إحصائية (0.004926) و (0.000002) و (0.000015) أقل من قيمة (0.05) P-Value، لذا نرفض فرضية عدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول 4) اختبار مصداقية النموذج ARDL

القرار النهائي	المؤشرات				النماذج
	S.E.of regression	F-statistic. Prob	Adjusted R ²	R-Squared	
معنوية عالية	0.396426	9.250976 0.049031	0.825017	0.925007	رصيد ميزان الكلي TPB
معنوية عالية	0.015406	63.09311 0.000002	0.968795	0.984398	سعر الصرف EXC
معنوية عالية	0.041698	37.43961 0.000015	0.947970	0.973985	الانفتاح الاقتصادي EO

تم اعداد الجدول باعتماد على برنامج (Eview9) وباستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021).

5- الاختبارات التشخيصية للمعلمات المقدرة: يبين الجدول (5) وباستخدام النموذج (ARDL)، عدم وجود دليل على وجود أي من المشاكل القياسية. و اجتياز النماذج لكافة الاختبارات الاحصائية (الارتباط الذاتي، التعدد الخطى، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

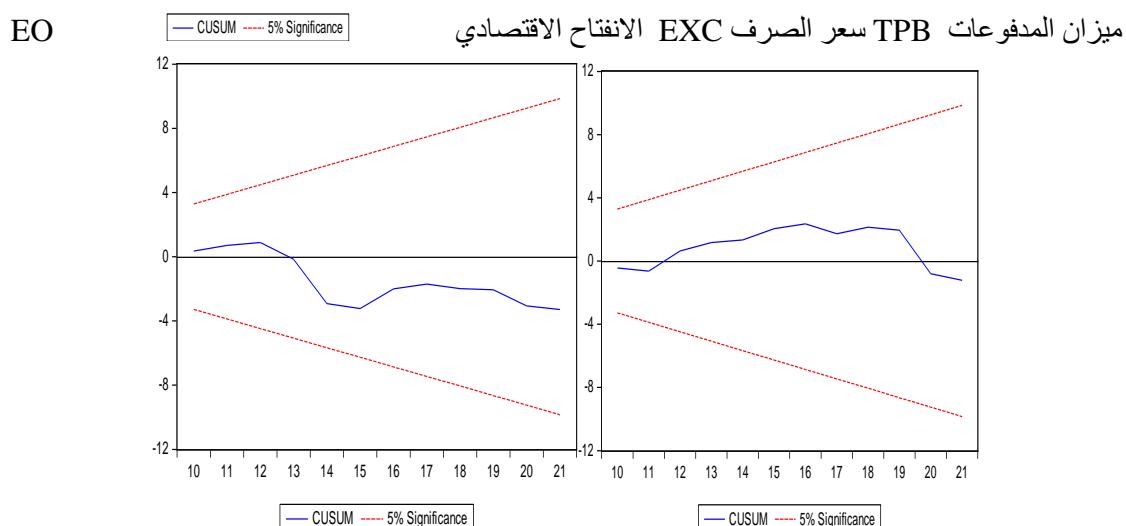
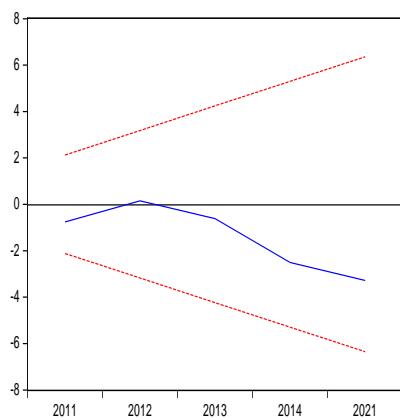
جدول (5) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج باستخدام (ARDL)

المشاكل القياسية و نوع الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجية	المستوى المقبول	القرار النهائي
رصيد ميزان المدفوعات الكلي TPB			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.9179 0.6365	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكيد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	اقل من 10 (9.008992-1.513612)	بين(10-1)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.5171 0.3152	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	.10810	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.745421 0.688864	$F > 0.05$ من $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
سعر الصرف EXC			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.5994 0.4732	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكيد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	اقل من 10 (8.190966 - 1.317990)	بين (10-1)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.2314 0.2117	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	0.4884	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.922801 0.630400	$F > 0.05$ من $F > 0.05$	لا توجد مشكلة
الافتتاح الاقتصادي EO			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.5603 0.3185	لايساوي (2-1) أكبر من 0.05	عدم التأكيد حول وجود مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	اقل من 10 بين (6.059748 - 1.614899)	بين(10-1)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	0.8692 0.6003	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	0.4454	أكبر من 0.050.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	0.543684 0.761975	$F > 0.05$ من $F > 0.05$	لا توجد مشكلة

تم اعداد الجدول باعتماد على برنامج (Eview9) وباستخدام البيانات السنوية لمدة (2004-2021).

6- اختبارات لاستقرارية النماذج (CUSUM Test)

من أجل تحقيق استقرارية النماذج المعتمدة وعدم وجود التغيرات الهيكلية الكبيرة ومن خلال اختبارات (CUSUM Test) فإن النماذج المستخدمة مستقرة إلى حد كبير، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يؤكد على أن متغيرات الدراسة ساكنة عند مستوى المعنوية (5%)، كما بين في الشكلين أدناه:



الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات: في ضوء مasic من عرض وتحليل نستنتج الآتي:

- 1- أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة معنوية موجبة (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، هذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار(%) تساهم في زيادة ميزان المدفوعات الكلي بمقدار(0.000101%) وبمقدار (0.22%) في سعر الصرف الريال السعودي وبمقدار(1.02%) في الانفتاح الاقتصادي،
- 2- وجود علاقة معنوية وسالبة (عكسية) بين الميزانية العامة والنفقات العامة ومؤشرات(ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي)، حيث إن التغير الحاصل في الميزانية العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في ميزان المدفوعات الكلي بمقدار(2.27%). و بمقدار (9.26%) في سعر الصرف وبمقدار (8.82%) في الانفتاح الاقتصادي. ولما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار(1%) تؤدي إلى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار(5.07%) وبمقدار(0.36%) في سعر الصرف وبمقدار(-39.3%) في الانفتاح الاقتصادي. فإن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد السعودي.
- 3- ان سبب الارتباط بين أدوات السياسة المالية ومؤشرات ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي في السعودية قد يعود إلى اعتماد الاقتصاد السعودي على الصادرات النفطية (السمة الريعية للاقتصاد السعودي وضعف القاعدة الانتاجية) والتي تابع في الخارج وبالدولار.
- 4- ان اعتماد اقتصاد الدولة على النفط الخام كمصدر أساس في تمويل الميزانية العامة أدى إلى ان تكون الإيرادات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الكلية وهذا بدوره أدى إلى احتلال هيكل الإيرادات العامة نتيجة تراجع أهمية الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى.
- 5- اعتماد النفقات العامة للسعودية بشكل شبه تام على حجم الإيرادات النفطية، وهذا يعني ان النفقات العامة والإيرادات العامة تتحذى مساراً واحداً وبالاتجاه نفسه. ان اعتماد الميزانية العامة على إيرادات القطاع النفطي في تمويل أوجه الإنفاق يعد من احد الأسباب الرئيسية لتهنيش دور الإيرادات الأخرى ولاسيما الضريبية منها.

ثانياً: المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- 1- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية في السعودية من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المواطنين ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب. اذ يمكن الوصول الى هذا الهدف من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في نظم الجباية الضريبية والرسوم مثلاً، وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة التي تؤدي إلى تقليل حالة العجز التي تصيب الميزانيات الحكومية في السعودية.
- 2- ضرورة ترشيد النفقات الحكومية (الترفيهية والمكالمية) وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل دور النفقات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية والذي يؤدي بدوره إلى تنويع القاعدة الإنتاجية.
- 3- العمل على استثمار الفوائض المالية في تتميم وتطوير الموارد البشرية في السعودية، لأنها تعتبر أن الإنسان هو محور واساس أي نجاح في أي بلد في العالم، ضرورة ترشيد النفقات الحكومية التشغيلية التي من شأنها ان ترهق الميزانيات الحكومية في السعودية.
- 4- تنمية قطاعي الزراعة والسياحة و القطاعات الأخرى غير النفطية يساهم في خفض نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يخفف من شدة الصدمة النفطية في الاقتصاد.
- 5- على المملكة العربية السعودية اجراء إصلاحات اقتصادية وتنويع صادراتها بما يسهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للتغيرات أسعار النفط الخام على و Mizan المدفوعات واقتصاداتها.
- 6- إنهاء سياسة الانفتاح التجاري وفرض الرسوم الكمركية ولاسيما على السلع الاستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعية و الصناعية. يجب ان تتم عملية الانفتاح التجاري بأسلوب او منهجية منظمة لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، اذ يجب ان يرافق الانفتاح التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية.
- 7- المحافظة على سعر صرف الريال السعودي من خلال سياسات واجراءات اقتصادية فاعلة ومؤثرة لأن ذلك من شأنه أن يساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج.

المصادر و المراجع

اولاً: التقارير والنشرات الرسمية

- البنك المركزي المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للسنوات (2004-2021).
- صندوق النقد الدولي خاصه بالمملكة العربية السعودية للسنوات (2004-2021).

ثانياً: المصادر العربية

أ- الرسائل والاطاريات الجامعية

- حسين، طيوب و نور الدين، شادي(2017): اثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017) رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسبيير، الجزائر.
- ذباب، عبد الرحمن (2019): ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمـه لـخـضـر – الوـادـيـ، معـهـدـ العـلـمـوـنـ الـاسـلـامـيـةـ، جـزـائـرـ.
- الشمرى، فهد مغيمش حزيران،(2015): قياس وتحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمنـدةـ (1990-2013)، أطروحة دكتـورـاهـ، جـامـعـةـ كـربـلـاءـ، كـلـيـةـ الـادـارـةـ وـالـاـقـتـصـادـ، قـسـمـ الـاـقـتـصـادـ، العـرـاقـ.
- محمد، رزاقـةـ (2016): أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان المدفوعات ودراسة قياسية " حالة الجزائر " (1990-2014) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسبيير، جامعة ابي بكر يـلـقـاـيدـ، جـزـائـرـ.
- مسعود، دراوس،(2006): السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتـورـاهـ، جـامـعـةـ الـجـزـائـرـ، كـلـيـةـ الـعـلـمـوـنـ الـاسـلـامـيـةـ وـعـلـوـمـ التـسـبـيـرـ، قـسـمـ الـلـوـمـ الـاـقـتـصـادـ، جـزـائـرـ.
- منصوري، الحاج العربي،(2022):تحليل اثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه،جامعة الشهيد حـمـه لـخـضـرـ الوـادـيـ، كـلـيـةـ الـعـلـمـوـنـ الـاسـلـامـيـةـ وـالـتـجـارـيـ وـعـلـوـمـ التـسـبـيـرـ، جـزـائـرـ.
- هـبـيرـةـ، عبدـ الجـلـيلـ (2012): اثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر يـلـقـاـيدـ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسبيير ، جـزـائـرـ.

ثـ. الـبـحـوثـ وـ الـمـجـلـاتـ الـعـلـمـيـةـ

- اسعد بـالـلـاـلـ مـحـمـدـ عـبـدـ، مـهـنـدـ خـمـيسـ وـعـوـادـ، خـالـدـ روـكـانـ عـوـادـ، (2019): العلاقة بين سعر الفائدة قصیر الأجل و سعر الصرف في العراق للمنـدةـ (2004-2017)، كلية المعارف الجامعية، المجلـدـ (1)، العـدـدـ (29)، صـصـ 735-756.
- جـاسـمـ، مـحـمـدـ عـلـىـ وـجـابـرـ عـبـدـ، كـاظـمـ (2015): النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارة منتخبـةـ، مجلـةـ الـعـلـمـوـنـ الـادـارـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ، المـجـلـدـ (21)، العـدـدـ (82)، صـصـ 323-350.
- حـمـوـ، طـارـقـ (2018): دراسـاتـ فيـ الـعـلـاقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـدـولـيـةـ، The Kurdish center for studies، دـانـيـمـارـكـ.
- خـبـازـيـ، فـاطـمـةـ الزـهـراءـ، (2016): إـسـكـالـيـةـ عـدـمـ الـاـسـقـرـارـ فيـ سـعـرـ الـصـرـفـ وـدـوـرـ السـيـاسـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـكـلـيـةـ فيـ عـلـاجـهـاـ، مجلـةـ الـاـقـتـصـادـ الـجـدـيدـ، المـجـلـدـ (2)، العـدـدـ (15)، صـصـ 147-159.
- خـدـرـ، سـرـدارـ عـثـمـانـ وـأـسـمـاعـيلـ، هـيـوـاـ عـثـمـانـ (2015): تـحلـيلـ اـثـرـ التـقـلـيـاتـ سـعـرـ الـصـرـفـ الـاحـبـيـ فيـ الـمـواـزـنـةـ الـعـامـةـ لـاقـيمـ كـورـدـسـتـانـ-ـالـعـرـاقـ (1997-2013)، مجلـةـ الـاـنـبـارـ لـلـعـلـمـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـادـارـيـ، المـجـلـدـ (7)، العـدـدـ (13)، صـصـ 233-259.
- خـطـابـ، سـارـةـ اـكـرمـ وـاحـمـدـ، اـحـمـدـ عـبـدـ الـكـرـيـمـ وـمـحـمـدـ، مـحـمـدـ فـوزـيـ (2019): تـحلـيلـ وـقـيـاسـ الـعـوـامـلـ الـمـؤـثـرـةـ فيـ الـنـفـقـاتـ الـعـامـةـ فيـ الـعـرـاقـ للـمـنـدةـ (2003-2017)، مجلـةـ الـتـنـمـيـةـ الرـاـفـدـيـنـ، الـجـلـدـ (38)، العـدـدـ (122)، صـصـ 122-138.
- خـطـابـ، مـحـمـدـ عـبـدـ الـلـطـيفـ، (2019): دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية، مجلـةـ الـجـامـعـةـ الـعـرـاقـيـةـ، العـدـدـ (43)، المـجـلـدـ (3)، صـصـ 331-346.
- رجـاـ الدـلـيـميـ، خـالـدـ فـيـحانـ وـدـرـجـ الدـلـيـميـ، عـلـىـ اـحـمـدـ (2020): العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية و ميزان المدفوعات في العراق للمنـدةـ (2004-2018)، مجلـةـ تـكـرـيـتـ لـلـعـلـمـ الـادـارـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ، العـدـدـ (50)، المـجـلـدـ (16)، صـصـ 266-282.
- سـعـدـونـ، عـبـدـ الـوـاـبـ ذـنـونـ، (2020): قـيـاسـ وـتـحلـيلـ الـعـلـاقـتـ بـيـنـ الـاـنـفـاتـ الـتـجـارـيـ وـالـنـمـوـ الـاـقـتـصـادـيـ فيـ تـرـكـياـ باـسـتـخـدـامـ اـنـوـذـجـ (ARDL) لـلـمـنـدةـ 1980-1990-2019ـ، مجلـةـ درـاسـاتـ الـإـقـلـيمـيـةـ، العـدـدـ (45)، صـصـ 99-120ـ.

- 10- صقر، جعفر أحمد (2020): الانفتاح الاقتصادي وأثره على معدل النمو الاقتصادي (حالة سورية) (الفترة 1980-2010. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (42)، العدد (3)، ص ص 363-379.
- 11- دراسة الصعيد، عماد حسنين و العتيبي، بديعة فهد، (2020): دور السياسة المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986-2012)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (6)، العدد (1)، ص ص 52-27.
- 11- عبدالجبار، على إسماعيل وحسين الطائي، على عمران، (2018): قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (2003-2017)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (16)، العدد (4).
- 12- العذاري، عدنان داود محمد والعصامي، حسام الدين همام، (2020): تقدیر اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية للفترة 1990-2016)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنساني، العدد (27)، ص ص 127-156.
- 13- عطية، محمد صالح (2011): اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الإشارة الى العراق، مجلة ديالية، العدد (50) ص ص 431-473.
- 14- عكار، زينب شلال وناصح، عادلة، حاتم (2020): اثر السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العراق للأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة (2009-2018). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد (30)، المجلد (12) ص ص 91-113.
- 15- فضل، حسن تكل احمد، (2016): اثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (1)، العدد (2) ص ص 77-102.

ج- الكتب

- 1- الجنابي، طاهر (2002): علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة المستنصرية.
- 2- خلف، فليح حسن، (2008): المالية العامة، عالم الكتب حيث للنشر و التوزيع، اردن.
- 3- صفوتو، هشام محمد (1988): اقتصاديات المالية العامة و السياسة المالية،الجزء الثاني، ط 2، مطبعة التعليم العالي بغداد.
- 4- الطائي، غازى صالح، (1999): الاقتصاد الدولي، دار الكتاب للطباعة و النشر وتوزيع، الموصل.
- 5- عمار، نوبيوة (2014)، الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، الجزائر
- 6- على، رضا صاحب (2002): المالية العامة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 7- العلي، عادل فليح، (2007): المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 8- العيسى، نزار السعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان (2006): الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الاولى، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الاردن.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Basu,Kaushik,(2012): Fiscal Policy in India: Trends and Trajectory. Ministry of Finance, Government of India.pp 1-27
- 2- Brown.Ewubare Dennis ,& Bidemi, Obayari. Joseph. (2015). Fiscal policy measures and balance of payments in Nigeria. Journal of Global Economics, 4(3) .
- 3- international Monetary Fund(IMF), 2009, Balance of Payments and International Investment Position Manual, 6th ed. Washington, USA.
- 4- Kozak.Y, Sporek. T, Zaec. M ,(2015): World Economy and International Economic Relations: Training manual , Kiev – Katowice.
- 5-Krugman ,Paul et. al.(2018),Economics ,third Canadian edition, Worth publishers, New York.
- 6- Mitchell ,William & Wray ,Randall and Watts, Martin(2019):Macroeconomics, Copyright Licensing Agency, Saffron House
- 7-Roy, Rathin and Weeks, John, (2003): Making Fiscal Policy Work for the Poor, United Nations Development Programmer.pp1-35
- 8-Sloman ,john ,wride ,Alison , Economics pearson education ,limited ,7th ed,2009.
- 9-Stupak, Jeffrey (2019): Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service , <https://crsreports.congress.gov> pp 1-11.